المحاضرة ((الاولى))

اساسيات دراسات الجدوى الاقتصادية

تحتل دراسات وتحليل الجدوى الاقتصادية لمشاريع الأعمال أهمية كبيرة في إقامة هذه المشاريع ، ومن ثم في ضمان أدائها لأعمالها وأنشطتها ، وفي تطورها وتوسعها اللاحقين ، وفي استمراريتها, خاصة وان مثل هذه الدراسات التي تتم في اطار تقييم مدى جدوى مشروعات الاعمال التي يتم التفكير بإقامتها, ذات صلة بالعديد من الجوانب الاساسية المرتبطة بدراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم مشروعات الاعمال, وبالذات ما يخص السوق وطبيعته وحالته, والجوانب الفنية التي تؤدي من خلالها المشروعات ونشاطاتها, والجوانب المالية التي ترتبط بتوفير التمويل اللازم للقيام بأعمالها ونشاطاتها ,اضافة الى ضرورة الاخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية حتى تكون عملية اتخاذ القرار الخاص بإقامة مثل هذه المشروعات صائبا وسليما, ويحقق الاهداف التي يراد تحقيقها بأقصى قدر ممكن, وباقل جهد وكلفة ممكنة, وهو ما يجعل اقتصاديات الجدوى هذه جزء هام واساسي من اقتصاديات الاعمال التي تؤدي المشروعات .وضعف الاهتمام ببعض مشروعات منظمات الاعمال بعملية التنبؤ بالطلب, وبالذات الدول النامية نتيجة ضعف اهتمام الوعي والادراك لأهمية هذه العملية في ممارسة هذه المشروعات لأعمالها ونشاطاتها الاقتصادية, وحتى من قبل ادارات هذه المشروعات, او ضعف قدرتها على القيام بعملية التنبؤ هذه, خاصة وانها تتطلب تحمل كلفة وجهد ووقت ,وهو الامر الذي يحد من الجهود المبذولة من قبل هذه المشروعات عند قيامها بالتنبؤ بالطلب, ويضعف معه درجة الدقة في هذا التنبؤ بالطلب عند القيام به .

أولا //تعريف دراسات الجدوى الاقتصادية

ويشير مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية الى مجموعة الاختبارات والتقديرات التي يتم اعدادها للحكم على صلاحية المشروع الاستثماري المقترح في

ضوء توقعات التكاليف والعوائد المباشرة وغير المباشرة طوال العمر الاقتصادي للمشروع, وبعبارة موجزة فان دراسة الجدوى تعني التعرف على فائدة المشروع وجدواه ومقدارها .

والتعريف الاكثر تفصيلا ينص على -:

ان جدوى المشروع يعني تحديد مستوى الكفاءة التي تتحقق من استثمار مخطط يجري تقييمه على اسس تحليلية للبدائل المتاحة, بغرض تبني القرار الافضل, وذلك اعتمادا على معايير مالية للعوائد والتكاليف ولما يقتضيه الزمن من فترات الايفاء بالالتزامات الاولية, وقد يكون هذا التقييم تجاريا(خاصا) او اقتصاديا قوميا(عاما).

وقد يكون من الصعوبة تحديد مفهوم متفق عليه بخصوص تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية بسبب اختلاف وجهات النظر بخصوص هذه الدراسة, وما ينبغي ان تحققه من اهداف, والتي تختلف من حالة الى أخرى ومن دولة لأخرى, ومن وقت لأخر, وكذلك نتيجة اتساع وتشعب وتعقد ما تتضمنه دراسة الجدوى هذه, بحيث يصعب الاحاطة التامة بمفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية من خلال وضع تعريف محدد لها, كما ان دراسة الجدوى هذه تختلف في مضمونها, وما تستهدفه في المشروعات الخاصة عن المشروعات العامة, كما ان دراسة الجدوى قد يقتصرها البعض على المرحلة التي تسبق اقامة المشروع, في حين ان البعض الاخر يضمنها كفاءة اداء المشروع بعد اقامته وتشغيله بحيث تتحقق الاهداف التي تتوخى دراسة الجدوى الاقتصادية الوصول اليها فعليا وعلى ارض الواقع العملي .

وهنالك مجموعة من التعاريف التي يمكن ان تحدد ماهيتها ومضمونها, ومنها ما يأتي:

1. هي الدراسة التي تسعى الى تحديد مدى الصلاحية لمشروع استثماري ما, او مجموعة من المشروعات الاستثمارية في عدة جوانب (سوقية , فنية , تمويلية , اقتصادية , اجتماعية , ...الخ.)
2. هي مجموعة من الدراسات المتكاملة والمتخصصة من عدة زوايا اقتصادية وتسويقية واجتماعية وقانونية, ومن منظار بيئي بهدف اتخاذ قرار استثماري بالموافقة على انشاء مشروع معين او رفضه .
3. انها تتضمن كافة الدراسات بمختلف اتجاهاتها (قانونية , تسويقية , مالية , اقتصادية, ... الخ), التي تسمح بتوفير قدر كافي من البيانات والمعلومات يسمح لمتخذ القرار الاستثماري باتخاذ قراره بما يتلاءم مع الاهداف التي يرغب في تحقيقها .
4. انها منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتعتمد على مجموعة من الاساليب والادارات والاختبارات والاسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح او فشل مشروع استثماري معين, واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق اهداف محددة تتمحور حول الوصول الى اعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص او الاقتصاد القومي او كليهما على مدى عمره الافتراضي.

وان كل المفاهيم السابقة يمكن التوصل الى مفهوم شامل لدراسة الجدوى الاقتصادية هو: " انها تعني دراسة واتباع مفهوم علمي منظم لتحديد مدى صلاحية المشروع في تحقيق الاهداف التي يتم السعي للوصول اليها عن طريق تحليل كافة الجوانب القانونية والاقتصادية والتسويقية والمالية والفنية .....الخ والمرتبطة بإقامته وتشغيله بعد اقامته والتي تقود الى قبول المشروع او رفضه .

ثانيا//العناصر الاساسية التي تتضمنها دراسة جدوى المشروعات-:

تتضمن دراسة جدوى المشروعات العناصر التالية :

1. **الكفاءة:-** والتي تمثل جوهر دراسة الجدوى وتتضمن ربحية المشروع ومستوى انتاجية عناصر الانتاج .
2. **الاستثمار المخطط** :- اي ان دراسة الجدوى يتم اعدادها للاستثمار المخطط .
3. **التقييم** :- والذي يتضمن استخدام كافة المؤشرات المتعلقة بدراسات الجدوى, وهذا يتطلب ان تكون المؤشرات المذكورة قابلة للتقييم .
4. **البدائل المتاحة** :- اي ان اعداد دراسة الجدوى يتم في ضوء وجود بدائل عديدة للمشروع المقترح .
5. **القرار الافضل:-** يمثل القرار الاكثر واقعية والاقرب الى الحلول المثلى .
6. **معايير مالية:-** حيث تقتضي الدقة في التقييم الاعتماد على معايير كمية والتي تستند عادة على مؤشرات مالية تتضمن الايرادات والتكاليف والوفورات والاسعار والقيم المضافة, وهي في الغالب قيم نقدية, ويمكن ان تمتد دراسة الجدوى الى استخدام مؤشرات مثل تشغيل العاطلين او تحسين البيئة ....الخ .
7. **الزمن وفترات الايفاء بالالتزامات المالية** :- يعد الزمن الذي يستغرقه الايفاء بالالتزامات المالية الاساسية امرا حاسما في اتخاذ القرار الاستثماري, اذ ان هذا الزمن اما ان يتحقق باقتراض الاموال او تحمل خدمات الديون وتراكم الفوائد, او بتعطل الموجودات التي يمتلكها المنظم لفترة زمنية, وفي كلتا الحالتين يفترض بالمستثمر ان يحقق ربحا صافيا يعادل التكلفة الاولية في اقصر فترة ممكنة .
8. **الزمن وتأكل القيم الحقيقية للنقود** :- اذ ان القيم الحقيقية للموجودات الاستثمارية وعوائدها تخضع خلال عمر المشروع لعوامل التأكل مثل اهتلاك راس المال او الابتكارات التكنولوجيا او التضخم النقدي .
9. **الجدوى التجارية والجدوى الاقتصادية القومية** :- حيث يكون تعظيم الربح التجاري هدفا كليا للمستثمر الفرد, فيما تكون الربحية الاجتماعية هي الهدف بالنسبة للمجتمع ككل .

ثاثا//الامور الواجب اتباعها في دراسة جدوى المشروعات:

1. النظرة الشاملة لتقييم المشروعات وخاصة بالنسبة للمفاهيم والاساليب والادوات والمعايير التي يمكن ان تحقق المفاضلة بين المشروعات المفترضة .
2. الربط بين توجهات وطموحات المؤسسات الخاصة وبين توجهات المؤسسات العامة وذلك من خلال التمييز بين مفهوم الربحية الخاصة ومفهوم الربحية الاقتصادية العامة .
3. توفير المعلومات والبيانات الاساسية للقائمين على اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات, وبما يسهل عليهم القيام بمهمتهم على افضل وجه .

وفي العادة يتم تقييم جدوى المشروع طبقا لطبيعة المشروع, فيما اذا كان مشروعا خاصا او مشروعا عاما , فالمشروع الخاص يعود لفرد او لشركة ضمن القطاع الخاص, ويتم تقييمه من خلال العوائد المالية الصافية (الأرباح) العائدة لمالك المشروع الخاص, ويطلق على هذا النوع من الجدوى بالجدوى المالية للمشروع والتي تعتمد على مؤشرات مالية عديدة مثل العائد المالي او فترة الاسترداد او صافي القيمة الحالية او نسبة المنافع الى التكاليف .

اما المشروع العام فيتم تحليل جدواه الاقتصادية على وفق المعايير الاقتصادية والتي تعكس عوائد المشروعات بالنسبة للمجتمع ككل, كما هو الحال مع مؤشر القيمة المضافة (الارباح والأجور) او مؤشر زيادة الصادرات او خفض الاستيرادات او خلق فرص العمل او غيرها من المؤشرات الاقتصادية العامة .

رابعا// اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية

تبرز اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم مشروعات الاعمال نتيجة لأسباب عديدة واساسية, والتي منها ما يلي : -

1. **اهمية النشاطات التي تؤديها مشروعات الاعمال**, والتي تسهم من خلالها في توفير السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الافراد, والمجتمع, والاقتصاد ككل, وهو ما يفرض ضرورة الدراسة العلمية المعمقة والتفصيلية لتقييم الجدوى الاقتصادية لمشروعات الاعمال حتى تحقق اهدافها سواء كانت مشروعات اعمال خاصة, وهي الاهم في الواقع الفعلي في معظم ان لم يكن في جميع الاقتصاديات المعاصرة السائدة حاليا, وكذلك مشروعات الاعمال العامة, وحتى يكون اتخاذ القرار الخاص بإقامتها سليما وصائبا, ويسهم في خدمة مالكيها, وفي خدمة مجتمعها, وفي خدمة الاقتصاد, ويسهم في تلبية احتياجاته, وتطوره, وهو الامر الذي يفرض معه ضرورة دراسة وتحليل كافة الجوانب ذات الصلة بذلك .

2. **و تظهر اهمية دراسات وتحليل الجدوى الاقتصادية** وتقييم مشروعات الاعمال التي تؤدي النشاطات الاقتصادية, وبالذات الانتاجية منها, في كونها تتضمن كافة الجوانب التي ترتبط بتوفير قدر مقبول **من درجة التأكد في اتخاذ القرار الخاص بإقامة هذه المشروعات,** وذات الصلة بتوفير السوق لمنتجاتها سواء كانت هذه المنتجات سلعية او خدمية, وتوفر الموارد المالية, وباقل قدر من التكاليف المالية اللازمة لإقامة هذه المشروعات, وتنفيذها, للوصول من خلال ذلك الى تقييم جدواها من الناحية التجارية البحتة, وبالذات المالية, وخصوصا بالنسبة لمشروعات الاعمال الخاصة , وارتباطا بأهداف المشروعات الخاصة هذه, وكذلك تقييم جدواها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية, وخصوصا بالنسبة لمشروعات الاعمال العامة, وارتباطا بأهداف المشروعات العامة هذه .

3. ان الواقع الفعلي لممارسة مشروعات الاعمال يؤكد الاهمية الحاسمة لدراسات وتحليل جدوى **القيام بهذه المشروعات قبل اقامتها, والبدء بتنفيذها وتشغيلها**, حيث اثبتت هذا الواقع الفعلي, وفي حالات ليست بالقليلة, وبشكل يكاد يكون شائعا, تعثر عدد غير قليل من المشروعات, وبالذات مشروعات الاعمال العامة, نتيجة لغياب دراسات وتحليل الجدوى الاقتصادية وتقييم مشروعات الاعمال هذه, او ضعف الدقة, والقصور في اجراء مثل هذه الدراسات, وعدم اتسامها بالتفصيل والعمق, وحتى الجدية فيها, وبالشكل الذي ينجم عنه مواجهتها بعد اقامتها لعدد غير قليل من المشكلات التي تعترض ممارستها الفعلية لنشاطاتها, سواء المتصل منه بعدم توفر السوق التي تكتفي لتصريف منتجاتها السلعية او الخدمية او المتصل منها بعدم توفر الموارد المالية الكافية لإقامتها, وممارسة نشاطاتها, او صعوبة حصولها على مثل هذه الموارد او ارتفاع كلفة الحصول على هذه الموارد المالية من المصادر المختلفة للحصول عليها, او المتصل منها بعدم تحقيقها لعوائد مالية مناسبة ومقبولة تبرر اقامتها, وتشغيلها واستمرارها في نشاطاتها, لا بل ان الامر تجاوز ذلك بحيث ان العديد من مشروعات الاعمال هذه واجهت مشكلات وصعوبات اعاقتها عن ممارستها لنشاطاتها بسبب عدم توفر مستلزمات الانتاج اللازمة لتشغيلها, او عدم توفر المهارات العملية, او عدم توفر القدرة على ادامة المعدات وصيانتها بسبب عدم توفر الفنيين, وهو الامر الذي يقود بالضرورة الى ضعف اسهام مشروعات الاعمال هذه في تحقيق عائد اقتصادي ونفع اجتماعي .

ويظهر هذا بشكل خاص في العديد من مشروعات الاعمال العامة التي تم التوسع في التوجه نحو اقامتها في العديد من الدول النامية, ان لم يكن في معظمها, وبدون دراسات جدوى اقتصادية, او بقدر محدود وغير كافي وغير دقيق من هذه الدراسات, وبالشكل الذي اعاقها عن تحقيق اهدافها, وبالذات ما هو اساسي من هذه الاهداف, وجعل منها في الممارسة الفعلية مشروعات اعمال غير فاعلة, وغير كفؤة, وعاجزة, وفاشلة في حالات ليست بالقليلة , وهو الامر الذي يؤكد الحاجة الى ضرورة الحاجة الى دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات

الاعمال وتقييمها قبل البدء بإقامتها, والتي ينبغي ان تعيق مهمة القيام بمثل هذه الدراسات التكاليف, او الجهود المطلوبة لها, نتيجة اهميتها الواضحة, والمؤكدة, وسواء تم الاستعانة بالقيام بها الى جهات استشارية متخصصة داخلية, او حتى خارجية , وذلك لان العوائد والمنافع التي تتحقق نتيجة لها تفوق كثيرا, وفي الغالب التكاليف والجهود المطلوبة لها, مهما كانت مرتفعة, وذلك بسبب انها تسهم في تلافي تعرض مشروعات الاعمال لمشاكل وصعوبات عديدة يمكن ان تعيق اقامتها, وممارسة نشاطاتها ,وتضمن سلامة اتخاذ القرار الخاص بإقامتها, بالتأكد من توفر متطلبات اقامتها, وهو ما يسهم في تحقيق اهدافها, سواء كانت مشروعات خاصة او عامة .

4. ان اهمية تحليل ودراسة الجدوى وتقييم المشروعات تبرز بشكل واضح وحاسم في الدول **النامية خصوصا, نظرا لان اقامة المشروعات**, وبالذات في الوقت الحاضر يتطلب استخدام موارد ضخمة في ضل الحجوم الكبيرة لهذه المشروعات حاليا, وحتى تكون قادرة على المنافسة مع المشروعات العملاقة التي تعمل في الواقع, وبما ان هذه الدول تعاني من شحة في مواردها عموما, ومواردها الراس مالية خصوصا, وبالذات الموارد من النقد الاجنبي المطلوب لإقامة مثل هذه المشروعات في ضل غياب الصناعة الإنتاجية(الرأسمالية) واعتمادها على استيراد متطلبات اقامتها من الات ومكائن, وهو الامر الذي يقتضي معه ضرورة الحاجة الى القيام بدراسات الجدوى وتقييم المشروعات قبل اقامتها للتأكد من سلامة اختيار هذه المشروعات, وجدواها, وسواء كانت مشروعات خاصة, تستهدف الربح, او مشروعات عامة تستهدف تحقيق المصلحة الاجتماعية (العامة), طالما ان اقامتها وتشغيلها لاحقا يقتضي استخدام مثل هذه الموارد النادرة والشحيحة في اقتصاديات الدول النامية عموما, وهو الامر الذي يقتضي تحقيق العقلانية الاقتصادية في اتخاذ القرار الخاص بالقيام بها, وبالاستناد الى تحليل ودراسة جدوى هذه المشروعات الخاصة, والعامة .

واضافة الى ما سبق فان دراسات الجدوى تساعد في التعرف على التغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها في المستقبل, ومن خلال استخدام تحليلات الحساسية يمكن الوقوف على تأثير التغيرات المتوقعة على التكاليف وعلى العوائد المتوقعة من تلك المشروعات, ومن هنا فان دراسات الجدوى تجعل عملية تحليل المخاطر المتوقعة من اقامة المشروعات عملية دقيقة وعلمية .

خامسا//مبررات دراسات الجدوى الاقتصادية

ان مبررات دراسة الدوى الاقتصادية للمشروعات تجد اساسها في ما تحققه هذه الدراسة من اسهام في تحقيق عائد اكبر للمشروع, سواء كان خاص او عام, وبحيث يتحقق هذا للمشروع الخاص بتحقيق اكبر ايراد او عائد مالي يمكن باقل تكلفة مالية ممكنة, وبما ينجم عنه تحقيق اكبر ربح مالي ممكن, وللمشروع العام بتحقيق اكبر عائد اجتماعي ممكن باقل كلفة اجتماعية ممكنة, وهذه المبررات تتمثل بعضها في ما يلي -:

1. **الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:-** هي الندرة التي يمكن ان تتاح للمشروعات سواء كانت مشروعات خاصة, او مشروعات عامة, وهذه الندرة النسبية ترتبط بأصل المشكلة الاقتصادية التي تواجه الافراد والمشروعات والدول والمجتمعات والتي تتمثل بندرة الموارد مقابل تعدد الاحتياجات لاستخدام هذه الموارد نتيجة تعدد وتنوع وتزايد الاحتياجات الخاصة والعامة, ومحدودية ما متاح من موارد اقتصادية لاستخدامها في تلبية هذه الاحتياجات وسواء كانت هذه الموارد التي تتسم بالندرة النسبية, موارد مالية او بشرية, او طبيعية, او غيرها .
2. **ضمان التخصيص الكفوء للموارد:-** نظرا لندرتها وبما يحقق استخدامها اكبر نفع وعائد نتيجة اقامة المشروعات وتشغيلها بعد اقامتها باستخدام الموارد, وبحيث يتم تحمل اقل كلفة ممكنة وان تحقيق اعلى كفاءة اي اقل كلفة نتيجة استخدام هذه الموارد, وهذا يتطلب

بالضرورة دراسة المشروع من كافة جوانبه, وفي ضوء دراسة البدائل المتاحة الاخرى ومن ثم اختيار البديل الافضل الذي يحقق عائد اكبر بكلفة اقل مقارنة مع غيره من المشاريع البديلة المتاحة .

3. **الحجوم الكبيرة للمشروعات:-** وهي التي يتطلب اقامتها وتشغيلها بعد اقامتها تكاليف وموارد مالية واقتصادية ضخمة جدا, وهو ما يفرض الحاجة الى دراسة جدوى اقامة مثل هذه المشروعات, خاصة وان حجوم هذه المشروعات تزداد عبر عملية التطور .
4. **التطور التكنلوجي:-** وهو التطور الواسع والمتسارع والمتزايد والذي يتضمن استخدام موارد اقتصادية مالية وبشرية وغيرها بدرجة كبيرة تحمله كلفة مرتفعة في ايجاده, وفي استخدامه, وارتباطا بالحجم الكبير للمشروعات نتيجة الاستبدال التكنلوجي الواسع فيها وكذلك نتيجة التسارع في هذا الاحلال والاستبدال التكنلوجي , والذي يتحقق خلال فترات قصيرة, بل وقصيرة جدا في حالات ليست بالقليلة, وهو ما يفرض ضرورة دراسة جدوى المشروعات من اجل التأكد من قدرتها على تحمل التكاليف المرتفعة لهذه التطورات التكنلوجيا .
5. **زيادة حدة المنافسة بين المشروعات:-** وتأتي هذه المنافسة نتيجة اتجاهات العولمة الاقتصادية وتحرير الاقتصادات, وزيادة وسائل الاتصال وسرعتها, واتساع مداها, بحيث اصبحت هذه المنافسة لا تتم على النطاق المحلي في الغالب, وانما تتعداه الى النطاق العالمي وهو ما يفرض ضرورة دراسة جدوى المشروعات حتى يتم التأكد من قدرتها على اقامتها وعند تشغيلها بعد اقامتها على المنافسة الجادة حتى تستطيع العمل, والاستمرار فيه, وتحقيق تطورها لاحقا .
6. **الحد من حصول مشاكل:-** تساهم دراسة الجدوى في الحد من حصول مشاكل يمكن ان تعترض اقامتها, او تعترض تشغيلها بعد اقامتها, من خلال دراسة كافة الجوانب التي ترتبط بحصول هذه المشكلات, والتأكد من عدم حصولها لاحقا عن طريق التأكد من توفر

ما يمنع ظهور هذه المشكلات, حيث ان مشكلة عدم توفر مستلزمات الانتاج, او توعية العمل, او النقد الاجنبي او غيره يقتضي ان تضمنها دراسة الجدوى الاقتصادية بحيث لا تتم اقامة المشروعات التي يمكن ان تحصل فيها هذه المشكلات, والتوجه لإقامة المشروعات التي توجهها لاحقا .

7. **تضمن تحقيق مكاسب اكبر**:- حيث تضمن للمشروع بزيادة ايراداته وعوائده وما يحققه من منافع والتي تضمنها اهدافه بأكبر قدر ممكن وباقل التكاليف الممكنة, اي التأكد من ان المشروع الذي ينوي اقامته والذي سيحقق اقصى كفاءة اداء ممكنة في عمله بعد اقامته, وبما يضمن تحقيق استمراريته وتطوره .
8. **تلافي او تقليل احتمالات المخاطرة**:- وهي تجنب الخسائر الى ادنى حد ممكن, وذلك من خلال دراسة كافة الجوانب التي يتم بموجبها التوصل الى تحقيق ذلك عند اقامة المشروع وعند تشغيله بعد اقامته, وبحيث يحقق المشروع نتيجة هذه الدراسة اقصى عائد ممكن , باقل كلفة ممكنة, وبأدنى درجة مخاطرة ممكنة, وهو ما يجعل احتمال تحمل المشروع خسائر نتيجة اقامته وعمله بعد اقامته ضعيفة, ان لم تكن معدومة.